

Distr.
GENERAL

S/22069*
22 January 1991
ARABIC
ORIGINAL : FRENCH

مجلس الأمن



JAN 24 1991

UN/SA COLLECTION

رسالة مؤرخة في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١
موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل تونس الدائم
لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغ إليكم طيه الرسالة الموجهة إليكم من السيد الحبيب بولعراء
وزير الشؤون الخارجية للجمهورية التونسية وأرجو منكم أن تتذكروا بتعميمها بوصفها
وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) أحمد غزال
السفير
الممثل الدائم

* أعيد إصدارها لأسباب فتية .

المرفق

رسالة مؤرخة في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١
وموجهة من وزير الشؤون الخارجية بالجمهورية
التونسية إلى رئيس مجلس الأمن

السيد الرئيس ،

إن مجلس الأمن الدولي ، في هذه الظروف التي يتعرض فيها العالم إلى مخاطر حرب وشيك ، يظل الملاذ الأخير ، وإننا نلاحظ أن أزمة الخليج - بعد خمسة أشهر من اندلاعها - توشك أن تنقلب إلى حرب مدمرة ستكون كارثة عالمية يستحيل التكهن بعواقبها . وهذا التطور - إن حصل - سيشكل الحالة الأولى من نوعها التي تندلع فيها حرب تحت مسؤولية مجلس أمن الأمم المتحدة .

إن منطقة الشرق الأوسط التي عرفت منذ قيام منظمة الأمم المتحدة ست حروب دامية والتي ما تزال تعاني من مضاعفات سلسلة من النزاعات المزمنة ستكون في قلب المعركة وستدفع هذه المرة أيضاً أبهظ الأثمان لهذه الحرب الجديدة .

وقد بحثت منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالذات النزاعات التي نشب في المنطقة واتخذوا في كل مرة بشأنها قرارات هامة غير أن جلها ظل حبراً على ورق . وقد كان بالإمكان لو تم تطبيق هذه القرارات التخفيف من حدة التوتر والإسهام في إزالة أسباب الصراع بما يؤدي - حتماً - إلى خلق مناخ ملائم لإحلال الثقة والأمن والسلام في المنطقة ، ولا شك أن تراكم النزاعات المزمنة هو السبب الأساسي لعدم الاستقرار واستمرار العنف فيها .

وإن العودة إلى الشرعية الدولية أمر ممكن ومجلس الأمن قادر على فرض احترام قراراته التي يكمن جوهرها في إلزام جميع بلدان المنطقة بالتقيد - على حد سواء - بالمبادئ الأساسية التالية :

- عدم اللجوء إلى القوة

- عدم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة

عدم التدخل في الشؤون الداخلية

تسوية الخلافات بالطرق السلمية

ومن هذا المنطلق طالبت تونس ، منذ الايام الاولى لاندلاع الازمة الراهنة ، بانسحاب القوات العراقية من الكويت وإعادة السيادة لهذا البلد وفقاً للشرعية الدولية ، كما نفتت الحظر الاقتصادي الذي أقره مجلس الأمن بالرغم من الخسائر الفادحة التي لحقت باقتصادها من جراء ذلك وقد قدمت للدوائر المعنية بالأمم المتحدة تقديرات مرقمة لهذه الخسائر .

كما قامت تونس بالإضافة إلى ذلك بجهود متواصلة لدى العراق والكويت والأطراف المعنية الأخرى بغية استكشاف الطرق المؤدية إلى حل سلمي يحافظ على المصادر المشروعة لكافة الأطراف .

وإن مبادرة الشهانى نقاط التي تقدم بها الرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية والجهود المستمرة التي بذلها في إطار اتحاد المغرب العربي وكذلك الاتصالات الكثيفة التي ما انفك يجريها مع البلدان الشقيقة والمديقة تدعم قناعتنا بأن التسوية السلمية ممكنة في نطاق احترام الشرعية الدولية ودون اللجوء إلى القوة .

ونحن نعتقد أن فتح الحوار بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية وكذلك مبادرات الأمين العام للأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية ليست سوى فاتحة مسار تفاوضي ينبغي أن يتواصل وأن يتعزز بدعم ومساهمة مجموع أعضاء الأسرة الدولية من أجل ضمان حظوظ التسوية السلمية والتعجيل بها .

وإنه لمكتب شمين للأمم المتحدة أن تسجل التزام الأطراف المعنية بأن تطبق بدقة جميع قرارات مجلس الأمن ولذلك يتعين على المجلس أن يتدارس - في هذه الظروف - الوسائل والسبل الكفيلة بوضع قراراته موضوع التنفيذ قبل فوات الاوان .

وإن الجهد الذي ينبغي أن يكرس لتصور كيفية التطبيق ولضبط مراحله - وهو أمر موكول للمجلس نفسه - لا يمكن التخلص منه جملة لفائدة العرب ، لأن هذا الجهد - على العكس من ذلك - يبرهن على أن الحرب لا مبرر لها .

وإذا كان حل المسألة الكويتية بواسطة التفاوض من شأنه أن يؤدي - بالتوالي - إلى الشروع في حل النزاعات الأخرى بالمنطقة في إطار احترام الشرعية الدولية فإن هذا الجمع يصبح - في الظروف الراهنة - أمراً مرغوباً فيه وجديراً بالتشجيع وليس أمراً مرفوضاً لا سيما إذا كانت الحرب ثمناً لهذا الرفع . وعلى عكس ذلك فإن ترجيح اللجوء إلى القوة لحل أزمة الخليج وحدها سيؤدي حتماً إلى تصعيد مشاعر الاحتقان فحسب ولكن أيضاً إلى درجة من الدمار يتعدى معها بلوغ الهدف المحدد وتقتضي - بشكل قاطع - على حفظ تسوية النزاعات الأخرى في المنطقة .

إن سابقة استخدام القوة أمر خطير على اعتبار أن هذا الأسلوب قد يطبق في معالجة أوضاع أخرى مما سيقدمه الأمم المتحدة في منطق حرب يتناقض مع رسالتها الأصلية .

ثم أن الخلاف بين بلدين شقيقين وجارين كالعراق والكويت يستوجب الجنوح إلى الطرق السلمية الكفيلة وحدها بالحفاظ على حفظ المصالحة والوثام وضمان عودة العلاقات بينهما مستقبلاً في كتف الثقة والاطمئنان وبشكل دائم .

وإن منطق السلام يفرض نفسه لا سيما وأن هنوب المنطقة عاثت منذ قيام الأمم المتحدة ، ست حروب دامية دون أن تتمكن بواسطة الحرب من حل الخلافات أو من إقرار السلام . وقد حان الوقت للعمل سوياً من أجل إخراج المنطقة من دوامة حرب جهنمية بترجيع كفة السلام الذي أنشئ مجلس الأمن من أجله .

وإن تونس إذ تؤكد مساندتها لمبادرات الأمين العام للأمم المتحدة وجهوده الرامية إلى تعزيز الحوار بين الأطراف المعنية تدعو المجموعة الدولية إلى مساعدته على الأضطلاع بمهامه والإسهام بياخذه في مسعاه من أجل السلام . وإن مجلس الأمن مدعو إلى الانعقاد من جديد حتى يقيّم - في الإبان - نتائج المساعي المبذولة ويقرر الإجراءات الضرورية لضمان تسوية ناجعة لازمة الراهنة مع المحافظة على حفظ السلام لفائدة المنطقة بأسراها .

إن السلام كل لا يتجزأ ، ومن الدروس التي يمكن أن تستخلصها من تاريخ منطقة الشرق الأوسط الجريحة هو أن التغلب على الخلافات المتراءكة في هذه المنطقة لا يمكن أن يتم بمزيد من العنف أو بمقاربة انتقامية غير مضمونة النتائج .

أما العبرة الثانية فهي تمثل في أنه لا يكفي مناقشة القضايا واتخاذ جملة من القرارات في شأنها ما لم يتول مجلس الأمن إرفاقها بياطэр تنفيذی يشتمل على رزنامة ملائمة .

وإننا نتوجه رسميا بالدعوة إلى مجلس الأمن حتى يضطلع بمسؤولياته كاملة إزاء المنطقة وحتى يضبط الإطار التنفيذي المطلوب لتسوية قضية فلسطين القضية الجوهرية في نزاع الشرق الأوسط بالنظر إلى كونها تمثل المشكلة الأساسية التي سيتحكم مآلها في حل مجموع القضايا الأخرى التي تعاني منها المنطقة ، وعندئذ فقط ستجد المسائل الناجمة عنها طريقها نحو التسوية مثل الأمن الجماعي ونزع السلاح المراقب وإلغاء أسلحة الدمار الشامل وخلق منطقة خالية من السلاح النووي الخ ...

وببناء عليه فإن تونس إذ تحبب بيان رئيس مجلس الأمن الصادر يوم ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ تتطلب رسميا من المجلس أن يعتمد لائحة تقرر دعوة مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط في تاريخ يتم تحديده تاريخه وانعقاده سنة ١٩٩١ .

ومثل هذا الإسهام من مجلس الأمن الدولي لن يعوق التسوية العاجلة لازمة الكويت ، بل سيسمح لأول مرة في الشرق الأوسط بانطلاق مسار سلمي يضمن القيام بمجهود متواصل تدريجي لإيجاد الحل المطلوب ، ويضع حداً لمسلسل العنف ويمنح لكافة الأطراف فرصة الإسهام - بشكل متكافئ - في إقرار السلام الذي يظل المطمع الشرعي لكافة شعوب الشرق الأوسط والرسالة الأساسية لمنظمة الأمم المتحدة .

وإن مجلس الأمن لمدعو إلى أن يفضل في الوقت الملائم بين حل تفاوضي يضمن ملماً دائمًا ينقذ المنطقة بأسرها من ويلات الحرب وبين اللجوء إلى القوة بما سيخرج عنها من مضاعفات وخيمة لا يمكن التكهن بها . ومعنى ذلك أن مجلس الأمن يمتلك في نهاية المطاف مفتاح الحرب والسلم .

(توقيع) الحبيب بولعراس
وزير الشؤون الخارجية
لجمهورية التونسية
